AR

جوليا تشارڤولين مرحبًا بكم في اجتماع GAC مع مجلس GNSO يوم الأحد 26 أكتوبر/تشرين الأول الساعة 3 مساءً بالتوقيت المحلي. يُرجى ملاحظة أن الجلسة يتم تسجيلها وتخضع لمعايير السلوك المتوقعة في ICANN ومدونة قواعد سلوك المشاركين في مجتمع ICANN وسياسة مكافحة التحرش في مجتمع ICANN.

خلال الجلسة، لن تُقرأ الأسئلة أو التعليقات إلا إذا قُدمت بالصورة المناسبة في مربع الدردشة بتطبيق Zoom. وستشمل الترجمة الفورية لهذه الجلسة اللغات الست للأمم المتحدة، بالإضافة إلى اللغة البرتغالية.

إذا أردتم التحدث أثناء الجلسة، فيُرجى رفع اليد في غرفة Zoom. ويُرجى التكرم بذكر اسمك للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة مع تحديد اللغة عند التحدث بلغة أخرى غير الإنجليزية. ونرجو التحدث بوتيرة مناسبة لضمان دقة الترجمة الفورية. سأعطي الكلمة الآن لماركو. ماركو، شكرًا لك، والكلمة لك.

ماركو هوجيوونينج شكرًا. نعم، الجميع، مرحبًا بكم في اجتماع GAC مع مجلس GNSO. أعتقد أنني آمل أن يكون نيكو لا يزال في طريقه إلى هنا، لذا ربما يمكننا البدء بمقدمة سريعة حول الطاولة وسننتظر نيكو حتى يصل، في القريب.

بول مكغرادي مرحبًا، معكم بول ماكغرادي. أنا المعين من قبل لجنة الترشيح لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO عن هيئة الأطراف غير المتعاقدة لمدة يومين أو ثلاثة أيام أخرى وسوف أتحدث قليلًا عن ما وصل إليه الفريق الصغير المعني بالدقة في النتائج. شكرًا.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن ينبغي ألا تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

سيباستيان دوكوس مرحبًا، معكم سيباستيان دوكوس. أنا مسؤول الاتصال بين مجلس GNSO وGAC وسأتحدث اليوم أيضًا عن خدمة طلب بيانات التسجيل RDRS.

تومسلن سامي-نلار شكرًا. أنا تومسلن، أحد الرؤساء المشاركين المؤقتين لمنظمة GNSO مع ناتشو.

جينيفر تشونغ مرحبًا، اسمي جين تشونغ. أحد أعضاء مجلس مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات وأقود أيضًا انتهاك نظام اسم النطاق.

توماس ريكيرت اسمي توماس ريكيرت. أحد أعضاء مجلس GNSO، وأحد أعضاء مجلس GNSO في دائرة مزوّدي خدمات الإنترنت والاتصال ISPCP، وأنا مسؤول الاتصال للمجلس مع بيانات التسجيل لفريق مراجعة التنفيذ IRT.

ماركو هوجيوونينج شكرًا لكم جميعًا، ولضيوف GNSO الذين لا يعرفونني، اسمي ماركو وأنا ممثل GAC عن هولندا، وأحد نواب رئيس GAC. لدينا جدول أعمال مزدحم للغاية والعديد من المناقشات المثيرة للاهتمام، لذلك، وبدون مزيد من الكلام، أود أن أسلم الأمر إلى رئيس GNSO لإلقاء الكلمة الافتتاحية.

تومسلن سامي-نلار شكرًا ماركو. نحن سعداء بالتواجد هنا اليوم لإجراء هذا الاجتماع الثنائي الذي نعقده في كل اجتماع ICANN مع GAC ولدينا بعض الأسئلة التي سننظر فيها اليوم ولدينا بعض الردود ولدينا أيضًا بعض الأسئلة لمناقشتها مع GAC اليوم. لكن قبل أن أنتقل مباشرة إلى الأسئلة، أود أن أسأل الرئيس المشارك لي إذا كان لديه أي شيء ليقوله.

ناتشو أمادوز لا داعي لإضافة أي شيء. شكرًا لكم على إتاحة الفرصة لي للتواجد معكم مجددًا، ونأمل أن نتناول هذه المواضيع بطريقة مفيدة للجنة GAC.

تومسلن سامي-نلار حسنًا، شكرًا. والآن سننتقل إلى معالجة الأسئلة التي تلقيناها من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. السؤال الأول على الشاشة هو السؤال حول RDRS ولدينا سيباستيان الذي سيقودنا في هذا.

سيباستيان دوكوس شكرًا. لذا فأنا هنا فقط لهذه اللحظة. أنا أيضًا رئيس اللجنة الدائمة لنظام RDRS. لقد أرسلتم إلينا أسئلة حول RDRS. لقد حدث ذلك منذ بضعة أسابيع فقط، ولذلك أغلقنا للتو فترة التعليق وكنا نخطط هذا الأسبوع لمراجعة جميع التعليقات التي تلقيناها، بما في ذلك تعليقكم. وأعتقد أنه تم تلقي 15 أو 17 تعليقًا. لقد أصدرت جميع أجزاء المجتمع تقريبًا تعليقاتها. لذا أولًا وقبل كل شيء، أشكركم. شكرًا جزيلًا على ذلك.

وكما قلت في الجلسة السابقة، فهذه أيضًا مجموعة شاركتم فيها بنشاط. ونرسل إليكم غابرييل أندروز من مجموعة عمل السلامة العامة PSWG الذي كان فعالًا للغاية ونحن نشكره ونشكركم على هذه المشاركة. إننا ممتنون لهذا. لقد أخذنا تعليقاتكم في الاعتبار. وكان من المفترض أن يكون لدينا أربع جلسات مختلفة هذا الأسبوع لمراجعة كافة التعليقات. يسعدني أن أقول أننا تمكنا من توضيح جميع التعليقات أمس، وذلك بعد جلستين فقط.

لقد تم توزيع الوثيقة الجديدة للتو على اللجنة الدائمة واتفقنا على إجراء جولة ثانية من الدعوة إلى التوافق بشأنها، وهو ما أتوقع أن يحدث في الأسبوع المقبل أو نحو ذلك. ولم يكن هناك أي تغيير كبير في الوثيقة. في الواقع، كانت معظم التعليقات داعمة للمناقشات التي أجريناها خلال الجلسات. كان هناك نقاش قوي أمس فيما يتعلق بالإبقاء على RDRS بالكامل.

كان هناك جزء من المجتمع لم ير استخدامًا كافيًا له لتبرير تكلفة الحفاظ عليه على قيد الحياة، حتى لو لم يتم تطويره بشكل أكبر في الوقت الحالي. ولكن في النهاية اتفقنا جميعًا

على ضرورة الحفاظ على التوصية الأولية باستمرار تشغيله. لن أستعرض القائمة الكاملة للتوصيات. يسعدني مناقشة هذا الأمر مع أي شخص بالخارج.

والتقرير معلن على أية حال وقد علقتم عليه مرة أخرى. ولكن بعد هذه المكالمة التوافقية القصيرة، سوف نعود إلى مجلس GNSO وسوف نستخدمها في مناقشتنا مع مجلس الإدارة حول المكان الذي يجب أن نمضي فيه قدمًا. في الخطوط العريضة بدون، وسوف يكون لدي كرة بلورية للمستقبل، ولكن في الخطوط العريضة سوف يكون لدينا الأداة التي تم تطويرها والتي يتم صيانتها في الوقت الراهن. بمجرد أن نتمكن من الاتفاق على المسار مع مجلس الإدارة، سوف نعود إلى مراجعة توصية نظام الوصول / الإفصاح الموحد .SSAD

لا أريد أن أفترض شكل عملية وضع السياسات بالكامل أو مجموعة أصغر، ولكن هذا ما سنفعله. سنوازن بين هذه التوجهات وما توصلنا إليه وما نوصي به في تقريرنا. ستكون مجموعة أخرى، ستكون سياسة، ستكون نوعًا مختلفًا من الممارسة. لذلك مرة أخرى، أنا لا أريد أن أستبق الأحداث. أريد التأكد من أن هذه المجموعة لديها المساحة الكاملة لتكون قادرة على تطوير ما يحتاجون إلى تطويره وما إلى ذلك. وهذا كل شيء.

سترون، لقد أعلنوا عن ذلك مسبقًا، سترون في نهاية الأسبوع في جلسة مجلس الإدارة أنه سيتعين عليهم التصويت على استمرار الميزانية بشأن RDRS لأن لدينا ميزانية للحفاظ عليه حتى نوفمبر/تشرين الثاني. وفهمي هو أنهم سيعلنون في تلك المرحلة أيضًا عن تحليل الفجوات الذي طلبوه أو تطلبوه من الموظفين. لا أعلم إذا كانوا سيناقشون ذلك بشكل أكبر إذا التقيتم بهم أو إذا كانوا سيناقشون ذلك بشكل أكبر هنا، لكنهم سيعرضون ذلك.

ستكون هذه وثيقة مفتوحة للتعليق العام وأنا أشجع بشدة جميع الأطراف المعنية على التعليق على ذلك. وسيكون ذلك مفيدًا جدًا في مهمتنا المتمثلة في إعادة النظر في السياسة في الأشهر القليلة القادمة. هذا كل شيء ما لم يكن لدينا أي أسئلة.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلًا لك سيباستيان. اسمحوا لي أن أفتح المجال للتعليقات أو الأسئلة في هذه المرحلة. لا أرى أي أيادي مرفوعة عبر الإنترنت. هل هناك أي سؤال في القاعة؟ هل

هناك أي سؤال أو تعليق؟ حسنًا، لا أرى أحدًا، العودة إليكم أم هل هو توماس أم تومسلن؟ تومسلن، الكلمة لك.

تومسلن سامي-نلار شكرًا يا نيكو.

نيكولاس كاباليرو عذرًا، عذرًا، ثانية واحدة فقط. لدينا المفوضية الأوروبية. تفضل.

جيما كاروليلو شكرًا جزيلًا. معكم جيما كاروليلو من المفوضية الأوروبية. أود فقط أن أشكر GNSO على التقرير ونتفهم أن هناك وجهات نظر مختلفة في المجتمع. لقد أتيحت لنا الفرصة لإلقاء نظرة على نتائج التعليقات العامة والمشاركات المختلفة. لقد رأيتم أن ما قدمته GAC يتوافق مع العرض الذي عرضناه سابقًا من حيث أهمية أن تتأكد GAC من أن لدينا في أقرب وقت ممكن أداة مستقرة.

نحن نؤمن بنظام RDRS. لقد أعطينا هذه التجربة التجريبية حسن النية، وأود أن أقول إننا قمنا من جانبنا بدعم التواصل مع أصحاب المصلحة وأجهزة إنفاذ القانون لتشجيع الاستخدام. وأريد حقًا أن أوضح أنه إذا لم يتم توضيح ما يحدث مع RDRS قريبًا، فلن يستثمر الناس الوقت والجهد والموارد في الأداة.

ستشاهد المزيد والمزيد من مقدمي الطلبات ينسحبون، أعني المزيد والمزيد من أمناء السجلات ينسحبون، وهو ما يشكل نقطة قلق بالنسبة لنا، ولكن أيضًا مقدمي الطلبات يتوقفون عن تقديم الطلبات، وهو ما لا يعني عدم وجود اهتمام. ومن المهم إذن أن نحقق الوضوح، وقد دافعنا عن هذا الأمر باستمرار.

هناك بعض التحسينات المستهدفة التي يمكن إجراؤها دون انتظار التوصل إلى الحل النهائي المثالي. ويحتاج كل نظام إلى الترقية، لذا فإننا نعتقد أن الترقية السريعة ستعزز الثقة في الأداة أيضًا. شكرًا.

سيباستيان دوكوس شكرًا على السؤال. لقد أمضيت قدرًا كبيرًا من الوقت في هذا الأمر خلال السنوات الأربع الماضية، لذا فأنتم تحاولون إقناع من هم متفقون معكم. وأود أن أرى بعض التحسينات أيضًا. سيتعين مناقشة هذا الأمر مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، آسف مجلس الإدارة، حيث من الواضح أن ICANN تمول كل ذلك حتى الآن، وبالتالي فهو من اختصاصها. أعتقد أن الجميع مقتنعون تمامًا بأننا يجب أن نفعل ذلك. وستكون هناك مناقشات قوية حول ماذا ومتى وبأي أولوية.

لدى الجميع فكرة مختلفة قليلًا حول هذا الأمر، ولكن مرة أخرى باستثناء مجموعة واحدة أمس بدت معارضة لإنفاق المزيد من الأموال على هذا الأمر حتى نصل إلى حل أكثر نهائية، أعتقد أن الجميع يتطلعون إلى رؤية استمرار استخدامه. أما بالنسبة للانحدار، وفجأة هناك صدى، فيما يتعلق بالانحدار الذي رأيناه جميعًا، والإحصائيات عامة، وهناك انحدار بالفعل من جانب أمناء السجلات، وقد غادر عدد قليل منهم بما في ذلك بعض اللاعبين الأكبر، ومن جانب مجتمع مقدمي الطلبات.

هذه نوعًا ما الأداة التي سوف تتطلب الكثير من التسويق والتوعية وأنا أتفق معكم، فمن الصعب للغاية حتى يكون لديك شيء نهائي لإنشاء هذا الوعي. ولقد تم فهمه وأخذه بعين الاعتبار. في مرحلة ما، سيتعين علينا إعادة تشغيل هذا الوعي بالكامل، ومن العار أننا نفقد هذا الجذب لبضعة أشهر، ولكن هناك أيضًا عملية يجب أن نتبعها. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لكم على كل ذلك. سيباستيان، قبل أن أعطي الكلمة لتومسلن، هل لديك أي تعليق أو سؤال آخر؟ تفضل يا ممثل الهند.

سوشيل بال شكرًا لك نيكو، أعتقد أن السبب الذي قدمه سيباستيان، أعني أن هذا كان السبب الرئيسي وراء وضع SSAD على الرف ومع هذا الهدف بالذات تم بدء تشغيل RDRS لأنه كان مكثفًا للغاية من حيث الموارد وكان هذا هو السبب في بدء مشروع RDRS التجريبي والآن عندما وصل RDRS إلى مرحلة معينة، على الرغم من أنه تطوعي، أعتقد أننا نسمع هذا

الصوت الجديد لوضع هذا حتى على الرف، ثم هل لدينا أي طريقة أخرى لدينا كبديل أو نقول إننا نهتم بمشاركة البيانات. وأعني أننا نهتم.

أعني أن هذا هو الحل؟ لأننا ندعم بشكل كامل ما عبر عنه الاتحاد الأوروبي من أن هناك حاجة إلى تحسين أكثر استهدافًا وحتى عندما كان الصوت يتزايد بالفعل لجعله أكثر، حتى أنه كان هناك، أعتقد أنه في بيان GAC الختامي الأخير أيضًا، كان هناك إجماع واضح، على الأقل في GAC، على أنه يجب جعله إلزاميًا وإجباريًا، أليس كذلك، وأيضًا طلب الانضمام من نطاقات ccTLD، على الأقل على أساس طوعي. إذا لم تفعلوا هذا، فإن نطاقات ccTLD ستكون، أعني، أنكم تجبرون الدول على اللجوء إلى آليتها الثنائية الخاصة، لكن ذلك سيكون مضيعة للجهد وطاقة أكبر بكثير مما سنبذله في صيانة RDRS. شكرًا.

سيباستيان دوكوس

لذا شكرًا جزيلًا لكم. أريد أن أكون دبلوماسيًا للغاية وحذرًا بشأن المشاركة الإلزامية في هذا. ومن بين القضايا الرئيسية التي أثيرت في هذا الشأن، أن من الواجب بالفعل على أمناء السجلات بموجب العقد تقديم عملية لتلقي الطلبات والمرور بعملية مراجعة هذا الطلب والقرار بالإفصاح أم لا. وهذا موجود بموجب العقد.

لقد كان بعض المشغلين يعملون بالفعل منذ عدة سنوات، وكانت الأنظمة في الواقع أكثر كفاءة بالنسبة لهم. إنهم يطابقون أعمالهم بشكل أفضل بكثير مما قد يفعله RDRS على الإطلاق، وما نحاول فرضه عليهم هو استخدام نظامين معًا. الآن، هناك اقتراح لتطوير بعض واجهات برمجة التطبيقات. ربما يكون هناك حل واحد لدمج الاثنين. بعضها ببساطة، الأنظمة مختلفة جدًا. وقد اقترحنا توصية، أن نجعل RDRS نقطة الدخول المركزية الوحيدة.

إذا كان لدى المشغل نظام مكافئ أو أفضل، فسنستخدم RDRS لتوجيه مقدم الطلب بطريقة سلسة إلى هذا النظام حتى يتمكن من تمرير الطلب. قد نحتاج بعد ذلك إلى الاتفاق على إرجاع بعض الإحصائيات أو أشياء من هذا القبيل، ولكن حتى يكون هذا انتقالًا سلسًا من وجهة نظر مقدم الطلب، فلا يتعين عليهم الانتقال إلى مكان آخر وإعادة اكتشاف شيء آخر.

وإلا فإننا سوف ندخل في معركة لسنوات حيث سيقول الناس، لدي التزام مقاول بالفعل للقيام بهذا، وأنت تطلب مني مضاعفة عملي ومضاعفته، لقد استثمرت بالفعل في الأنظمة وأنت تطلب مني ذلك، لذلك نحن بحاجة أيضًا إلى محاولة العمل بشكل تعاوني للتأكد من أن مقدمي الطلبات لديهم المسار الأكثر سلاسة حتى يتمكنوا من المضي قدمًا في إصدار هذه الطلبات.

وفي الوقت نفسه، من ناحية أخرى، فإننا لا نثقل كاهل مجتمع أمناء السجلات بما يتجاوز الضرورة. الآن، فيما يتعلق بنطاقات ccTLD، نعم، هناك أيضًا توصية في المجموعة، وقد تمت مناقشتها. وأعتقد أننا منفتحون جدًا على ذلك. سوف يتطلب الأمر مزيدًا من التطوير لأسباب فنية نظرًا لحقيقة أن مجتمع ccTLD يستخدم عددًا أكبر بكثير من whois مقارنةً بنظام RDAP، وهو المعيار الآن في مجتمع gTLD. ونتطلع إلى إجراء هذه المناقشات مع ccNSO، ومعكم، للتأكد من أننا قادرون على تشجيعهم، ولكن لا يمكن أن يكون ذلك إلا على أساس تطوعي، بالطبع. فهذه ليست ضمن عقد ICANN.

سوشيل بال

أنا آسف، نيكو، سأستغرق دقيقة واحدة فقط. أعني، مهما كان البرنامج الذي أعرفه، أعتقد أن RDRS سيكون معتمدًا على آلية واجهة برمجة التطبيقات فقط. ولا يوجد طريقة أخرى غير RDRS. إذا نظرت إليه، فسيكون مجرد واجهة برمجة تطبيقات واحدة تشاركها مع جميع البلدان وكل البلدان الأخرى تقوم بصياغة واجهة برمجة التطبيقات التي سيتم استهلاكها بواسطة نظام RDRS كما هي، وبعد ذلك يكون لديك لوحة معلومات فقط. هذا كل شيء.

من شأن ذلك أن يمنح ICANN بعض الرؤية إذا كانت ICANN تعتقد أنها تعمل بالفعل في مجال مراقبة أمناء السجلات، أليس كذلك؟ إذا كنت تريدون أن تستسلموا بشكل كامل، أعني، الأمر متروك لكم، على ما أعتقد. أعني، أنا لا أصدق هذه النقطة التي تقول أن RDRS كبرنامج يستغرق وقتًا طويلًا، أعني، مكلفًا أو يستهلك الموارد. أنا لا أصدق ذلك. أعني، هذا تجنب للسبب الحقيقي، والتحدي سيكون، كما أعتقد، دعنا نستفيد من تجارب أمناء السجلات الذين نفذوا ذلك بنجاح. أعني، كيف يقومون بالتحقق من صحة وكالات إنفاذ القانون؟ أعني، دعونا نكرر ذلك نفسه. وليس لدينا مشكلة في ذلك.

سيباستيان دوكوس شكرًا. سيتعين عليّ أن أعود إلى هذا لمزيد من المناقشة، من الواضح. ليس كذلك، إنه قراري، ولكن تم التوصل إلى النقطة. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلًا لممثل الهند. شكرًا لك، سيباستيان. أود أن أضيف أن الفكرة الجيدة هي استخدام المصدر المفتوح لتجنب أي نوع من المشاكل، ولكن مرة أخرى، أنا مجرد رئيس GAC. رأيي ليس له أهمية هنا لأن رأيكم هو المهم. أنا فقط أقترح أن برمجيات المصادر المفتوحة المجانية FOSS قد تكون حلًا جيدًا للجميع. الآن، الشركات سوف تكرهني بالتأكيد إذا لم تكن تفعل ذلك بالفعل، لكنني لا أهتم، كما تعلمون. إذن لدي الولايات المتحدة بعد ذلك ثم هولندا. تفضل رجاءً، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

أوين فليتشر مرحبًا بكم، وشكرًا. أنا أوين فليتشر. أنا ممثل الولايات المتحدة البديل في GAC. أردت فقط أن أقول إن موقفنا هو أن ICANN يجب أن تحافظ على آلية مركزية دائمة لتسهيل الطلبات المقدمة إلى أمناء السجلات gTLD للإفصاح عن بيانات تسجيل النطاق، وستكون هذه الآلية المبسطة مفيدة للأغراض المشروعة بما في ذلك إنفاذ القانون. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لك، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. لدي هولندا بعد ذلك.

ماركو هوجيوونينج شكرًا يا نيكو. مع كل الاحترام، سيباستيان، وشكرًا لك على تخصيص الكثير من الوقت للإجابة على هذا السؤال، ولكنني أشعر بالارتباك هنا بعض الشيء بشأن ما إذا كنا نواجه تحديًا يخص السياسة أم أن الأمر يتعلق ببساطة بعدم وجود أي معايير قابلة للتشغيل المتبادل. قد يكون الأمر يستحق، إذا كان كلا الأمرين صحيحين، وقد يكون من المفيد

أيضًا النظر في مجالات العمل تلك، لأنه إذا كان الأمر يتعلق فقط بعدم وجود معايير، فربما يتعين علينا العمل على ذلك.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلًا على ذلك. هولندا، أعتقد أنها كلاهما، ولكن مرة أخرى، تومسلن، آسف لإبقائك منتظرًا، ما لم يكن سيباستيان، هل ترغب في قول أي شيء؟

سيباستيان دوكوس لا، لا، أنت على حق تمامًا، وكان ذلك جزءًا من مناقشات اللجنة الدائمة. كانت هناك بعض المجموعات التي اقترحت بالفعل الالتزام بالمعايير، والسماح للسوق بعد ذلك بتطوير الأدوات بدلًا من ترك ICANN تقوم بتطويرها. إنه جزء من المناقشة، وهو جزء من التقرير أيضًا.

إن معرفة ما إذا كان ينبغي لمؤسسة ICANN تطوير أي شيء أو ما إذا كان ينبغي لنا الاستعانة بمصادر خارجية لهذا الأمر يعد جزءًا من المناقشة. وبعيدًا عن نطاق مناقشتنا، فإن هذا الأمر يقع الآن في أيدي مجلس الإدارة، وأعتقد أنه من العادل أن نقول أيضًا إن مجلس الإدارة قد ترك ICANN. المؤسسة قادرة على اتخاذ هذا النوع من القرارات، لذا يجب إجراء مناقشات معهم أيضًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لك مرة أخرى، سيباستيان. شيء واحد آخر فقط. تخيل لو أن بروتوكول TCPIP قد حصل على براءة اختراع، أو بروتوكول البوابة الحدودية BGP، أو، لا أعلم، البنية التحية الأساسية للمفتاح العام RPKI، أو أي شيء آخر. هل سيكون لدينا الإنترنت الذي لدينا اليوم في هذه الحالة؟ وهذا هو السبب الذي يجعلني أصر على حقيقة أنه سيكون من الجيد تطوير نوع ما من الحلول مفتوحة المصدر من أجل تجنب أي نوع من حالات الحبس. حسنًا، يمكننا التحدث عن هذا الأمر لساعات، ولكن مرة أخرى، أنا مجرد رئيس GAC. سأعطي الكلمة لـ تومسلن. عذرًا على جعلك تنتظر. تفضل.

توملسن سامي-نلار شكرًا لك، نيكو، وشكرًا لزملائك في GAC، على هذه الأسئلة. وبمجرد وصول تلك التوصيات أو النتائج الواردة في التقرير إلى المجلس، فسوف ينظر فيها. أما السؤال التالي الذي تلقيناه من زملائنا في GAC فكان حول الطلبات العاجلة ومصادقة إنفاذ القانون، وفي هذا السؤال سيقودنا توماس.

توماس ريكيرت شكرًا جزيلًا لك، توملسن، وشكرًا جزيلًا لك، نيكو وزملائك، لاستضافتنا اليوم. أشكركم على السؤال الذي طرحتموه حول فريق مراجعة التنفيذ IRT فيما يتعلق بالطلبات العاجلة، واليوم سوف أتناول ثلاثة بنود في الواقع.

لقد أثرت بندين، وهما الجدول الزمني وآلية المصادقة، ومسألة السياسة المطلوبة أم لا، ولكن بعد ذلك اخترنا أو أضفنا نقطة ثالثة، وهي ذات صلة بكل من IRT وسياسة بيانات التسجيل بالإضافة إلى المناقشة التي أجريناها للتو حول RDRS، وهي تتعلق بالاعتبارات القضائية الأساسية عندما يتعلق الأمر بطلبات الإفصاح.

الآن، إلى النقطة الأولى، وهي الجدول الزمني للطلب العاجل. نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر GAC على عملها مع IRT لحل مشكلة الطلبات العاجلة. لدينا الآن ورقة متاحة للتعليق العام. ونشارك أيضًا ارتياح GAG للتسوية التي تم التوصل إليها في الاختصار والاختزال، وفي غضون 24 ساعة يجب تقديم استجابة مع إمكانية تمديد ذلك إلى 72 ساعة في ظل ظروف استثنائية، وهذا أمر رائع. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، وهي المصادقة، تسأل ما إذا كان من الضروري وضع سياسة بشأن هذه النقطة.

والآن، في IRT كان لدينا نقطتان مثيرتان للجدل، واحدة بشأن الجدول الزمني والأخرى بشأن مصادقة سلطات إنفاذ القانون كشرط أساسي للتقييم السريع للطلبات الواردة من خلال الأطراف المتعاقدة. إن مسألة السياسة والتنفيذ والتمييز بين الاثنين تشكل تاريخيا قضية بالنسبة لمنظمة GNSO والتي يجب التعامل معها بأقصى درجات العناية.

إذا كان هناك سياسة، وسياسة توافقية على وجه الخصوص، فهي ملزمة لجميع الأطراف المتعاقدة ولها عواقب بعيدة المدى. الآن، فيما يتعلق بمسألة الجدول الزمني، هناك لغة صريحة في توصيات المرحلة 1 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مفادها أن

الجدول الزمني هو مسألة تنفيذ، لذلك لا يوجد شك حول الجدول الزمني سواء كان ذلك سياسة أو تنفيذًا. بالنسبة لجزء المصادقة، لا يوجد مثل هذه الملاحظة في توصيات المرحلة 1 من EPDP.

أود أيضًا أن أوضح أنه لا يوجد قرار حتى الآن بشأن ضرورة وضع سياسة، ولكن يبدو من السهل أن نسأل خلال فترة التعليق العام ما إذا كان المجتمع يعتقد أن هناك حاجة إلى وضع سياسة بشأن هذه المسألة أم لا. وسوف يأخذ فريق IRT، ومن ثم مجلس GNSO، التعليقات في الاعتبار عند تحديد الطريق للمضي قدمًا.

الآن، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم جميعًا أن فترة التعليق العام على ورقة الطلب العاجل مفتوحة حتى 15 ديسمبر/كانون الأول، لذا يرجى المشاركة وتقديم تعليق، وهذا سيعطيكم الفرصة لإسماع صوتكم بشأن السؤال عما إذا كان المصادقة تتطلب عملًا للسياسة أم لا، لأن هذا سؤال صريح مذكور في التعليق العام.

والآن، إلى النقطة الثالثة، وهي القضية القضائية الأوسع، يود مجلس GNSO إثارة هذه الأسئلة ذات الصلة، أي الاعتبارات القضائية. وسوف يتذكر أولئك الذين تابعوا المناقشات في فريق IRT أن IRT قد صاغت اللغة التالية. يجوز أن يشمل النظر في طلب الإفصاح بموجب القسم 10.4 عوامل أخرى غير الأساس والحيثية للطلب الذي قدمه الطرف الطالب، بما في ذلك، على سبيل المثال، الاعتبارات القضائية أو العوامل الأخرى المطلوبة بموجب القانون المعمول به.

ومن المتوقع أن يقوم أمناء السجلات ومشغلو السجلات بتضمين العوامل التي تم أخذها في الاعتبار أثناء المراجعة وأي استجابة مطلوبة بموجب القسم 10.6.4 إذا ساهم أي من هذه العوامل في رفض طلب الإفصاح. والآن، يبدو الأمر واضحًا ومباشرًا، لكنه قد يكون معقدًا للغاية. دعوني أوضح هذا. إذا كانت سلطة إنفاذ القانون الطالبة تقع في نفس الولاية القضائية للطرف المتعاقد، سواء كان السجل أو أمين السجل، فمن المرجح أن تقييم طلب الإفصاح ليس معقدًا.

ومع ذلك، إذا طلبت جهة إنفاذ القانون ذلك، فقد تشكل شرعية الإفصاح تحديًا إذا كانت الأطراف تقع في ولايات قضائية مختلفة. وهذا ينطبق على الطلبات العاجلة، وكذلك على الطلبات غير العاجلة. سأتحدث لبضع دقائق عن ورقة أصدرها مجلس حماية البيانات

الأوروبي، ولكننا بالتأكيد ندرك أن هناك ولايات قضائية أخرى وقيودًا أخرى وقوانين أخرى يجب أخذها في الاعتبار.

لكن مجلس حماية البيانات الأوروبي، في إرشاداته، هذا هو التوجيه الثاني من عام 2024، والذي تم نشره في يونيو/حزيران 2025، لذا فهو حديث جدًا، حيث أصدر أحد أصحاب المصلحة هذه الوثيقة التي تعد مفيدة جدًا عندما يتعلق الأمر بتحديد إمكانيات وقيود التعامل مع طلبات الإفصاح.

ينص مجلس حماية البيانات الأوروبي، وأنا أقتبس، "في المواقف التي يوجد فيها اتفاق دولي، مثل معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة، MLAT، يجب على شركات الاتحاد الأوروبي عمومًا رفض الطلبات المباشرة وإحالة سلطة الدولة الثالثة الطالبة إلى معاهدة أو اتفاقية مساعدة قانونية متبادلة قائمة". ثم يواصل مجلس حماية البيانات الأوروبي القول بأنه من الممكن إيجاد أساس قانوني آخر للإفصاح، وذلك من خلال مراجعة المواد المختلفة التي تجدها في المادة 6.1 من القانون العام لحماية البيانات GDPR، ولكنه ينص أيضًا على أن هذه المواد تتطلب تقييمًا لكل حالة على حدة.

وهناك طريق ثالث. ويشير مجلس حماية البيانات الأوروبي إلى احتمالات قيام سلطات إنفاذ القانون غير المحلية بطلب البيانات من كيانات خاصة لا تستخدم عملية MLAT، والتي تنتقل من إنفاذ القانون إلى إنفاذ القانون، وفقًا للبروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية الجرائم الإلكترونية بشأن تعزيز التعاون والإفصاح عن الأدلة الإلكترونية، اتفاقية بودابست، لذلك قد يكون هذا خيارًا. كما تم ذكر مثال آخر وهو لائحة الأدلة الإلكترونية القادمة.

والآن، نحن ندرك أننا نعمل في بيئة عالمية، وبالتالي فإن الأطراف المتعاقدة قد تكون أو لا تكون خاضعة لمثل هذه المعاهدات الدولية، وقد تحتاج إلى اتباع قوانين مختلفة. ونحن ندرك أيضًا أن كل طرف متعاقد يجب أن يحدد مخاطر الإفصاح ومسؤولياته بموجب القانون المعمول به، بما في ذلك اعتبارات حقوق الإنسان. ومع ذلك، وبناءً على ما أوضحته، فإننا نعتبر أنه من المهم توضيح أن عدم الإفصاح لا يعني عدم عمل النظام أو عدم رغبة الأطراف المتعاقدة في المساعدة، ولكن الإفصاحات قد تكون غير قانونية في بعض الحالات.

بالإضافة إلى ذلك، نرى أنه من المهم الإشارة إلى أن هذه التعقيدات لا تؤثر فقط على المناقشة حول الطلبات العاجلة أو التعامل مع طلبات الإفصاح بشكل عام، بل تؤثر أيضًا على كيفية تعاملنا مع نظام RDRS. لذا فإن معدلات الإفصاح المنخفضة قد تكون لها أسبابها أيضًا فيما يتصل بالقيود القضائية.

ومن أجل معالجة طلبات الإفصاح بطريقة سريعة، سوف تستفيد الأطراف المتعاقدة من اليقين القانوني. ومع ذلك، لا تستطيع ICANN ومجتمعها حل جميع القضايا القضائية. يمكن للجنة الاستشارية الحكومية GAC ومجموعة عمل PSWG أن تلعبا دورًا هامًا في مناقشة وتسهيل الخطاب القانوني بشأن التعامل مع طلبات الإفصاح عبر الحدود. نوصي بأن تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، ربما من خلال مجموعة المصادقة التابعة لمجموعة عمل PSWG، بدعوة أعضاء فريق IRT المهتمين وغيرهم من أصحاب المصلحة لمناقشة القضايا القضائية التي تتجاوز مسألة الاستعجال والمصادقة، أي مناقشة قانونية معالجة طلبات الإفصاح والقيود المفروضة على الأطراف المتعاقدة.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لك، توماس. شكرًا جزيلًا. تعليقات أو أسئلة لتوماس في هذه المرحلة قبل أن نعطي الكلمة، كما أفهم، إلى تومسلن مرة أخرى أو هل هو ناتشو؟ أوه، المفوضية الأوروبية، من فضلكم، تفضلوا.

جيما كاروليلو شكرًا يا نيكو. معكم جيما كاروليلو من المفوضية الأوروبية. لذا، أولًا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بقضية الطلبات العاجلة، أعتقد أننا تبادلنا الثناء بعضنا على بعض من جانب GAC وGNSO، لذلك لن أكرر ذلك فيما يتعلق بموقفنا فيما يتعلق بعمل IRT. هذا هو فهمي، ولكنني أرى تأكيدًا من توماس بأن GNSO ليس لديها رأي نهائي بشأن ما يحدث مع عمل المصادقة، وهو أمر مثير للقلق بعض الشيء من جانبنا لأنه، كما تعلمون، فإن الأشخاص في هذه المجموعة وفي GNSO ناقشوا بالتفصيل، بما في ذلك مع مجلس الإدارة، واتفقوا على أن مسار المصادقة سيكون جزءًا من التنفيذ، بحيث يتم وضع الجدول الزمني في IRT وأن المصادقة ستمضي بالتوازي.

لدى شخص آخر رأي مختلف حتى الآن، لكنني لا أعلم هل يجب عليّ الاستمرار أم ترك الأمر لحكمة الأطراف الثالثة. لذا، إذا كان هذا صحيحًا، فإن فهمي هو أن GNSO ليس لديها رؤية واضحة حتى الآن بشأن كيفية المضي قدمًا، وهو أمر مثير للقلق لأننا نشعر بأننا في أيدي GNSO ومجلس الإدارة باعتبارهما الهيئات المسؤولة عن صنع السياسات. إذن كيف نخرج من هذا؟ هذه هي النقطة الأولى.

ثانيًا، فيما يتعلق بالاختصاص القضائي. شكرًا جزيلًا لك على لفت انتباهنا إلى هذا الموضوع المهم. ومن وجهة نظر المفوضية الأوروبية، فإننا على دراية تامة بما يحدث مع مجلس حماية البيانات الأوروبي والتقارير والآراء التي يتم إصدارها. نحن نعتقد أن هذا أمر مهم للغاية، ولكن هذا ينطبق على كافة أنواع الطلبات. هذه ليست قضية محددة تتعلق بالطلبات العاجلة، ولا نعتقد أن سياسات ICANN بحد ذاتها يمكن أن تحل التعقيدات المتعلقة بالمسائل الدولية المتقاطعة.

وفي هذه الحالة، نحن ندعم اللغة المفتوحة الموجودة في سياسة ICANN، والتي تنص على أن القانون سيكون قابلًا للتطبيق وسيتم تطبيقه وفقًا للسلطات القضائية المختلفة، لأننا لا نعتقد أن هذا المكان يمكن أن يحل مثل هذه القضايا المعقدة.

ومن الجيد جدًا أن تشير إلى الجزء الأخير من رأي مجلس حماية البيانات، والذي يميز سلسلة من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية بودابست، والتي تسهل في الواقع التعاون المباشر بين أجهزة إنفاذ القانون والجهات الفاعلة الخاصة، وهو ما يمثل خطوة إلى الأمام، على الرغم من أن هذه الاتفاقيات لا تشمل جميع بلدان العالم، بالطبع. شكرًا.

توماس ريكيرت

شكرًا جزيلاً. وجيما، لا أستطيع مقاومة القول عندما قلتِ أنك في أيدي GNSO، فأنت في أيدٍ أمينة. نضع المزاح جانبًا، السبب في عدم حصولكم حتى الآن على رأي من مجلس GNSO بشأن ما إذا كان جزء المصادقة مسألة سياسة أم تنفيذ، هو أن التغيير في وثيقة السياسة أو في الوثيقة المخصصة الآن للتعليق العام، تم إجراؤه في اللحظة الأخيرة.

ستتذكرون أن هذا تنفيذ جديد، لأولئك الذين يريدون البحث عنه، وقد تم إدراجه قبل يومين أو ثلاثة أيام فقط من طرح المستند للتعليق العام. لاحظت أنكم أرسلتم تعليقًا نيابة عن

GAC إلى قائمة IRT في ذلك الوقت، ولكن في هذه الأثناء، لم يكن هناك وقت لمجلس GNSO لإجراء مناقشة مناسبة حول هذا الموضوع.

لذلك سوف ننتظر نتائج التعليق العام، وبعد ذلك سوف يشكل مجلس GNSO وجهة نظر حول هذا الأمر ويقدم تقريرًا إلى GAC. أما بالنسبة للنقطة الثانية التي ذكرتها بشأن المسألة القضائية، فإن السبب الذي دفعنا إلى إثارتها هو أمران. أولا، أولئك الذين يقرؤون سياسة بيانات التسجيل، بما في ذلك الإدراج في الطلبات العاجلة، ولكن أيضًا مع الاعتبارات القضائية، قد يعتقدون، وأعتقد أنهم يعتقدون بشكل مشروع، أنه إذا كانت هذه السياسة مطبقة وإذا كانت سلطات إنفاذ القانون قادرة على تقديم الطلبات عبر استخدام هذه السياسة، فإن هذا سيؤدي إلى الإفصاح.

لقد أجرينا نفس المناقشة أثناء مناقشة IDRS، حيث شارك العديد من أصحاب المصلحة في هذه المجموعة، وأنتم تعلمون أنكم الخبير، لذا دعونا نتخيل كيف سيقرأ الأشخاص غير الملمين بالأنظمة هذا. يعتقدون أنه إذا قدموا طلبًا عبر IDRS، فسوف يحصلون على رد بالإيجاب وليس الرفض. ولذلك، نعتقد أنه من المهم أن نكون شفافين بشأن الإمكانيات المتاحة للأطراف المتعاقدة، وما يمكن لمجتمع ICANN تحقيقه من خلال هذه السياسة، وقد قلت بحق أن هذه القضايا القضائية لا يمكن حلها بواسطة ICANN.

لكننا نعتقد أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ومجموعة عمل PSWG يمكن أن تلعبا دورًا هامًا في تعزيز هذه المناقشة، ولو كان ذلك فقط لمساعدة الجميع على التنقل في غابة المتطلبات القانونية المختلفة التي تنطبق على أجزاء مختلفة من العالم وعلى أطراف متعاقدة مختلفة. لذا فهي دعوة لك لبدء مناقشة، ونحن سعداء بالانضمام إليها، حتى نتمكن ربما من تسهيل التعامل مع التعقيدات القضائية.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لك على ذلك، توماس. لدي يديْن مرفوعتين، واحدة من إسواتيني والأخرى من الهند. إيسواتيني، من فضلك.

أندرياس دلاميني شكرًا سيادة الرئيس. اسمي أندرياس دلاميني، من مملكة إيسواتيني. لدي سؤال حول المسألة القضائية التي طرحتها في عرضك. أتساءل عما إذا كانت ICANN تهرب من المسؤولية عندما يتعلق الأمر بالعقد مع الأطراف المتعاقدة هنا من حيث توفير البيانات لوكالات إنفاذ القانون، لأن هذا القول يعتمد على الإعدادات القانونية لكل بلد.

المشكلة هي أنه إذا كانت دولة نامية تسعى للحصول على معلومات من مسجل في دولة متقدمة، فهناك عدم المساواة التي تأتي مع كونها دولة نامية ودولة متقدمة على حد سواء، بحيث قد لا يتم أخذها على محمل الجد إذا كانت قادمة من دولة أصغر إلى دولة كبيرة.

وبالتالي فإن إنفاذ القانون يعاني في هذا الصدد، بينما لو تم تنفيذ ذلك في العقد مع ICANN، أي أن مسؤولية تقديم المعلومات إلى جهات إنفاذ القانون تقع على عاتق الطرف المتعاقد، فسيكون ذلك أفضل بكثير بدلًا من ترك الأمر للإعدادات القانونية القضائية. شكرًا.

توماس ريكيرت أشكرك كثيرًا على السؤال، وأعتقد أن سؤالك يوضح أنه قد تكون هناك حاجة إلى إجراء مناقشة أكثر تعمقًا حول هذه المواضيع. لا تستطيع ICANN إلزام طرف متعاقد تعاقديًا بالقيام بأشياء غير قانونية بموجب قوانينه المحلية أو القوانين المعمول بها في ولايته القضائية.

وهذا هو القيد الذي كان لدينا بالفعل في ظل نظام WHOIS القديم، حيث كان لدينا إجراء استثنائي حيث إذا لم تتمكن من توفير WHOIS كما هو مطلوب بموجب معايير ICANN، فيمكنك طلب استثناء، ولكن لدينا أيضًا هذا كمبدأ عام في كل ما تفعله ICANN. لذا أعتقد أنني لا أتفق معك في أن ICANN تقصر في الوفاء بالتزاماتها أو التزاماتها التعاقدية، ولكنها حقيقة قانونية يتعين على ICANN والأطراف المتعاقدة معها مواجهتها.

لكنني أعتقد أن سؤالك يظهر أن هناك حاجة إلى إيجاد طرق لزيادة الكفاءة في التعاون بين سلطات إنفاذ القانون والأطراف المتعاقدة، ويجب ألا يكون هناك أي اختلاف في المعاملة بين الدولة أ والدولة ب، وبالتالي لا ينبغي أن تكون هناك أي اختلافات اعتمادًا على منشأ طلبات إنفاذ القانون.

وأعتقد أن أحد الأشياء الجميلة، إذا تمكنا من جعل أشياء مثل RDRS تعمل بشكل أفضل، هو أنه بمجرد التحقق من هوية سلطات إنفاذ القانون من خلال الآلية التي تعمل عليها PWG حاليًا، فسيكون من الأسهل بكثير العمل بطريقة تعاونية عبر جميع الولايات القضائية.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلًا. إسواتيني على السؤال، وتوماس على الإجابة. لدي ممثل الهند. يرجى أن نضع في اعتبارنا أن لدينا 10 دقائق فقط.

سوشيل بال دقيقتان.

نيكولاس كاباليرو لا، لا، لا، تفضل، لا مشكلة، لا مشكلة.

سوشيل بال شكرًا يا نيكو. اسمحوا لي أن أهنئ GNSO على هذا IRT لإصداره جدولًا زمنيًا مدته 24 ساعة، على الرغم من أنه جاء بعد عامين من ذلك. ويرجى أن تأخذوا في الاعتبار أن هذا يبقى فقط في الرسالة. لن يصبح هذا قابلًا للتشغيل بدون آلية المصادقة. لذا فإن هذا يؤكد في الواقع أهمية، لأنكم تعلمون، كما يستمر نيكو في القول بأننا في أي مرحلة نعود إلى الحكومة، أليس كذلك؟ نعود إلى الحكومة ونقول لها، مهلا، لقد حصلنا على الأمر خلال 24 ساعة، لكن الأمر لا يصبح فعالا لأنه لا توجد آلية مصادقة. لذا فمن المهم تسريع هذه العملية في أقرب وقت ممكن. هذا أولًا.

وثانيًا، أؤيد خياركم بشأن RDRS، كنت أتساءل، أعني، طالما كنت آمل أن يتم تشغيل الطلب العاجل على منصة RDRS، أليس كذلك؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فهل من المتوقع من الحكومة أن ترسل الطلب إلى آلاف أمناء السجلات؟ لذا أعني، إنه في الواقع، يؤكد بشكل أكبر على أنكم تعلمون، أن RDRS ضروري ولا يمكن الاستغناء عنه، لأنه لا يخدم

غرض مشاركة المعلومات فحسب، بل أيضًا التعامل مع الأمور العاجلة. أعتقد أن الطلبات العاجلة سيتم التعامل معها من خلال هذه المنصة نفسها. شكرًا.

سيباستيان دوكوس نعم، ولم يكن من المخطط أبدًا أن يتعامل RDRS مع الطلبات العاجلة. قد نعمل على تطوير سياسة تجاه هذا الأمر، ولكن في هذه المرحلة، كما يراها فريق عمل PSWG، فهي غير مناسبة لهذا النوع من الطلبات.

سوشيل بال تمت الموافقة على الخطة، ولكنها في الأساس نفس الشيء، فهي تطلب التفاصيل، هذا كل شيء. أعني، إنه نفس الطلب، أعني، فقط أنه يأتي من...

سيباستيان دوكوس أنا أفهم منطق ذلك، ولكن كما ناقشنا مع PSWG وتحت إشراف PSWG الذي يتعامل مع تلك الطلبات العاجلة، فقد تقرر أن RDRS في حالته الحالية، أنا لا أتحدث عن المستقبل والسياسة والمزيد من التطوير، ولكن RDRS في هذا الجزء غير مناسب للغرض.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لك، ممثل الهند. شكرًا لك، سيباستيان. المتحدث التالي هو الولايات المتحدة. جاب، من فضلك.

جابرييل أندروز مرحبًا بكم، وشكرًا. هل تسمعونني جيدًا؟

نيكولاس كاباليرو لا، ليس حقًا. هل يمكنك رفع الصوت قليلًا؟

جابرييل أندروز أود فقط أن أقرأ بصوت عالٍ تعليقًا كنت أدلي به في الدردشة، فقط للتوضيح بشأن العمل على آليات مصادقة إنفاذ القانون التي من شأنها أن تنطوي على بوابات إنفاذ القانون الحالية أو المستقبلية.

نحن نتوقع بالفعل أن يتم ربط هذه البوابات بنظام RDRS ومن ثم سيمكن ذلك من فرز المصادقة مع الطلب المقدم إلى حاملي البيانات المناسبين. كل ذلك، بطبيعة الحال، هو العمل المخطط له، ولم يتم تنفيذه بعد، ولكن هذا هو الاتجاه الذي نسير فيه.

إذا تم ذلك بطريقة قد ترضي المجتمع، فربما يسمح ذلك بالنظر إلى RDRS على أنه قادر على التعامل مع الطلبات العاجلة بطريقة لا يملك القدرة على القيام بها حاليًا، ولكن هذه مناقشة أوسع من مجرد آلية المصادقة نفسها، والتي تحدثت عنها للتو. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا على ذلك، الولايات المتحدة. توماس، سيباستيان، هل هناك أي شيء ترغبان في إضافته؟ لا؟ هل نحن بخير؟ حسنًا، شكرًا جزيلًا. كما لا يزال هناك متسع للأسئلة والتعقيبات. لا أرى أي أيدي مرفوعة في الغرفة. ليس لدي أي يد على الإنترنت، لذلك تومسلن، الكلمة لك.

تومسلن سامي-نلار شكرًا لك نيكو. حسنًا، سننتقل إلى الموضوع التالي ونضع سؤالًا يتعلق بالدقة، لذا سأترك الأمر لبول.

بول مكغرادي شكرًا لك، توم. معكم بول مكغرادي. سأكون معكم في وقت لاحق من الأسبوع، ونحن نعاني من ضيق الوقت، لذا قد أفعل شيئًا سريعًا جدًا للتعريف بمكان تواجدنا، إذا كان ذلك مناسبًا، ثم أعلم أن لدينا بندًا آخر على جدول الأعمال بعدي، لذلك إذا كنت...

نيكولاس كاباليرو بول، لا تقلق، لديك 15 دقيقة، لذا يجب أن يكون الأمر جيدًا.

بول مكغرادي أوه، رائع. حسنًا، اعتقدت أننا كنا كذلك، ولم يتبق لنا سوى خمس دقائق إجمالًا أو عشر دقائق إجمالًا. رائع، حسنًا إذن سأذهب ببطء شديد، حسنًا؟ كنت أحاول فقط أن أكون متكيفًا. أعتذر عن ذلك.

حسنًا، نحن نتحدث عن الدقة ونتائج فريق الدقة الصغير التابع للمجلس وإلى أين وصل، وقد طرحت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أسئلة فيما يتعلق بالتوصيتين رقم واحد وثلاثة، لذلك نحن نركز عليها اليوم.

التوصية الأولى تتعلق بالتحقق من بيانات المسجل والسرعة التي يتم بها ذلك. كانت هناك بعض المؤشرات من بعض الدراسات التي أظهرت أنه كلما تم ذلك بشكل أسرع، كلما انخفض عدد التسجيلات الضارة الناتجة عن العملية وفيما يتعلق بذلك، اعتقد فريق الدقة الصغير أن هذه فكرة مهمة للغاية، وقد التقطنا ذلك في توصياتنا للمجلس بأنه يجب النظر إليها ودراستها بشكل أكبر ولأننا نعتقد أنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمشكلة اسم النطاق الضار لانتهاك نظام أسماء النطاقات، فقد تم إدخال هذه المشكلة إلى فريق انتهاك نظام أسماء النطاقات الصغير الخاص بنا لاتخاذ القرار من هنا وقد،

أعني أنني لا أريد أن أفترض نتائج هذه العملية، ولكن لن يفاجئني إذا أصبحت واحدة من المواضيع التي يتم وضعها على الخط للنظر فيها من خلال عمليات صنع السياسات الخاصة بانتهاك نظام أسماء النطاقات. كما تعلمون، عقدنا جلسة في وقت سابق اليوم تحدثنا فيها عن قضيتين كبيرتين يفكر المجلس في إطلاق عمليات وضع سياسات بشأنهما، وكانت تتعلق بإمكانية الوصول إلى واجهة برمجة التطبيقات لعدد كبير من التسجيلات. أخاف أن أقول كلمة بالجملة.

أعتقد أن كلمة "بالجملة" أصبحت سيئة الآن، لذلك لن أقول "بالجملة" بعد الآن. ثم هناك قضية أخرى تفلت مني، ولكن هذه القضية لم تكن مدرجة في القائمة، ولكنها في طور التنفيذ وهي تشق طريقها خلال العملية وهي فكرة كبيرة نوعًا ما. ولذلك، أعتقد أن التقرير المقدم إلى لجنة GAC هو أننا لم نخسر الأمر وأننا نعمل على التوصل إلى استنتاجات بشأن هذا الأمر.

كانت المسألة الثانية تتعلق بالتوصية رقم ثلاثة، وهي تتعلق بتوفير مواد تعليمية واضحة، ليس فقط للعاملين في ICANN، ولكن بشكل خاص للمسجلين حول أهمية الحفاظ على معلومات التسجيل الدقيقة وسلامة تلك البيانات وكيف تضمن ICANN سلامة بيانات المسجلين.

ونحن الآن، مرة أخرى، في بداية عملية تطوير هذا النوع من الأشياء، ولكننا حققنا قفزة إلى الأمام مع الأطراف المتعاقدة التي طلبت من الموظفين البدء في هذه العملية، وقد قام الموظفون بالفعل بإعداد صفحة واحدة مفيدة حول هذا الموضوع. وهكذا، مرة أخرى، فإن التقرير هو أننا نتحرك للأمام بشأن تلك النتيجة الخاصة لفريق الدقة الصغير.

ثم السؤال الأهم يتعلق بتوصيتنا الرابعة، وهي: هل انتهينا من الدقة، أليس كذلك؟ هل حللنا مسألة الدقة؟ والجواب هو أننا لم نحل مشكلة الدقة بشكل كامل، حتى لو فعلنا هذه الأشياء.

لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به في التوصية الرابعة من فريق الدقة الصغير، اعترف بذلك، وبالتالي فإن عمل الدقة سيستمر في المجلس ولن ننتهي حتى ننتهي منه، لكننا نتحرك نحو الأشياء التي حددناها والتي يمكن القيام بها. وقد قيل لي أن لدي ثلاث دقائق وأنهي حديثي، لذا فإن هذه الدقائق الثلاث مخصصة لكم جميعًا لطرح الأسئلة عليّ وأن تكونوا لطفاء، حسنًا؟

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لك، بول. كل التقدير والامتنان. أسئلة وتعليقات لبول في هذه المرحلة؟ أرى الولايات المتحدة، من فضلك، أوين.

أوين فليتشر: شكرًا يا نيكو. مرحبًا، أنا أوين فليتشر مرة أخرى، ممثل الولايات المتحدة البديل في GAC. ونحن نرحب بدعم GNSO للفكرة التي أعربت GAC سابقًا عن اهتمامها بها فيما يتعلق بفحص الجدول الزمني المحدد بـ 15 يومًا. ونقترح أن يُطلب من أمناء السجلات إكمال خطوات التحقق هذه لمعلومات الاتصال الخاصة بالمسجل قبل أن يصبح النطاق المسجل حديثًا متاحًا من خلال DNS أو قبل إكمال نقل النطاق.

شكرًا لك أيضًا على تحديثك بشأن التوصية الرابعة من الفريق الصغير حول ما سيحدث مع فريق تحديد نطاق الدقة وما سيحدث بعد ذلك مع الفريق الصغير. بالنسبة لنا، نشعر فقط أن مجتمع ICANN يجب أن يكون لديه منتدى نشط يمكن من خلاله مواصلة المناقشات حول الخطوات التالية المحتملة الأخرى فيما يتعلق بالدقة، ويجب أن تكون هذه المناقشات مفتوحة لأعضاء المجتمع، بما في ذلك أعضاء GAC المهتمين. شكرًا.

بول مكغرادي شكرًا لكم على كل ذلك. سنستعيد ذلك ونلقي نظرة على كيفية عمل الفريق الصغير وكيفية استيعاب المدخلات من كل من لديه اهتمام هنا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا، الولايات المتحدة الأمريكية، ولدي المفوضية الأوروبية بعد ذلك.

مارتينا باربيرو شكرًا جزيلاً لك، نيكولاس. معكم مارتينا باربيرو، المفوضية الأوروبية، للتسجيل. بالإضافة إلى دعم ما قاله زميلي من الولايات المتحدة بشأن التحقق الذي يجب إجراؤه قبل تفويض أو نقل اسم النطاق، أردت أيضًا أن أعترف وأشكرك على إعلامنا بالخطوات التالية بشأن التوصية رقم واحد.

وبناءً على ذلك، فإننا ندرك أن هذا الأمر قد تم جلبه الآن إلي DNS، وهو فريق صغير من GNSO، وبصفتي قائدًا للموضوع ومع زملائهم من الولايات المتحدة واليابان، أعتقد أننا نتطلع بالتأكيد إلى مناقشة هذا الأمر مع الزملاء من GNSO ومعرفة ما يمكننا العمل عليه معًا لمواصلة التقدم في هذا الموضوع المهم بالنسبة إلى GAC. شكرًا.

بول مكغرادي شكرًا جزيلًا. نحن أقوى معًا. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لك ممثل المفوضية الأوروبية. ممثل الهند، تفضل.

سوشيل بال شكرًا. أعني أننا نشيد بهذا العمل البناء، ولكننا نريد فقط تسليط الضوء على أنه بدلًا من النظر إلى تقليص الجدول الزمني، أعتقد أنه ينبغي أن يتم ذلك بشكل متزامن. هذا هو الإسهام الوحيد الذي لدينا.

بول مكغرادي شكرًا.

سوشيل بال ينبغي التأكد من دقة البيانات في وقت واحد قبل أن تصبح النطاقات نشطة. أعني، لا ينبغي أن تسمح لأي شخص مجهول أو شخص آخر بتسجيل النطاقات ثم استغلالها لأغراض ضارة ثم الهروب. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلًا. شكرًا. وبذلك، دعوني أعطي الكلمة إلى تومسلن. إليك الكلمة.

تومسلن سامي-نلار شكرًا لك نيكو. حسنًا، سننتقل سريعًا إلى سؤال انتهاك DNS وسأترك الإجابة عليه لـ جين.

جينيفر تشونغ شكرا يا تومسلين. شكرًا، نيكو وزملائي في GAC. سأقتبس من بول. أعتقد أننا عقدنا جلسة مثمرة للغاية مدتها 90 دقيقة في وقت سابق من اليوم حيث تحدث المجتمع بأكمله عن ما يفكرون فيه بشأن التقرير الأولي من فريق الفريق المصغر المعني بانتهاكات نظام DNS التابع للمجلس، لكننا نود أن نشكر GAC كثيرًا على تعليقها العام على تقرير المشكلة الأولي.

ونقدر حقًا المشاركة المستمرة، وخاصة من جانب قادة موضوع GAC حول هذا الموضوع المهم والطبيعة البناءة للغاية لهذه المدخلات.

يقوم الموظفون حاليًا بإعداد تقرير ملخص التعليقات العامة وسوف يقومون بتجميع وتحليل جميع المشاركات التي تلقيناها خلال فترة التعليقات هذه، بما في ذلك بالطبع التعليقات التفصيلية من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. وسأتحدث بإيجاز عن الجلسة التي عقدت هذا الصباح وأعتقد أننا استضفنا أيضًا قادة موضوع GAC هناك. وكان معنا أيضًا زميل من PSWG وكان نقاشًا جيدًا للغاية مع المجتمع ومن ذلك أيضًا المدخلات المكتوبة.

يمكننا القول أن هناك دعمًا عامًا لـ DGA لمواصلة وضع سياسات محددة للغاية بشأن الموضوعات ذات الأولوية، والوصول غير المقيد إلى واجهة برمجة التطبيقات للتسجيلات الجماعية وفحوصات النطاق المرتبطة، وكلاهما تمت مراجعتهما على أنهما يقدمان الإمكانات الأكثر مباشرة للحد من انتهاك DNS النظامية، كما دعم الكثير من المعلقين أيضًا الاستمرار في استكشاف DGA وتنسيق هجوم خوارزمية إنشاء النطاق مع آراء متباينة حول ما إذا كان ينبغي المضي قدمًا في صنع السياسات بالإجماع أو مبادرات أفضل الممارسات.

أعتقد أننا هذا الصباح استكشفنا أيضًا المزيد من الفروق الدقيقة لما قد يعنيه ذلك. وقد علق الكثير من الناس أيضًا على هيكل عملية وضع السياسات. وفي الواقع، نقلنا كل هذه التعليقات إلى بداية الجلسة هذا الصباح. أجرينا مناقشة بناءة للغاية حول العمليات الموازية، والعمليات اللاحقة، وكيفية توفير الموارد، وكيف يمكننا أن نسعى إلى تبسيط الإجراءات بشكل فعال مع مراعاة الأسئلة المهمة للغاية دون إغفال الخطوات المهمة أيضًا.

هناك أيضًا تعليقات حول قضايا أخرى تم تحديدها في التقرير، وتحديدًا في توصيتنا بشأن الموضوعات التي يعتقد الكثير من المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية والدوائر أنها ذات أولوية أيضًا. وقد لوحظت أيضًا أن الموضوعات التي يمكن أخذها في الاعتبار في عمليات وضع السياسات اللاحقة، مثل التحقق من بيانات الاتصال وآلية اللجوء، هي مواضيع أساسية أو ذات أولوية لمثل هذا العمل.

وبعد نشر التقرير الموجز، سيقوم الموظفون بتحديث تقرير المشكلة حيثما كان ذلك مناسبًا وسيعكسون أيضًا جميع المدخلات التي تم تلقيها، سواء من المدخلات المكتوبة المقدمة خلال فترة التعليق وبالطبع جميع المدخلات هذا الصباح خلال جلسة المجتمع.

بالعودة إلى المدخلات التي تم جمعها خلال الجلسة هذا الصباح، كان لدينا أيضًا سلسلة من استطلاعات الرأي، على ما أعتقد، لقياس خريطة الحرارة أو ما يعتقد المجتمع أنه يجب أن يحدث، خاصة فيما يتعلق بالتعبير بشكل صحيح عن إطار الميثاق، مسودة ميثاق عمليات وضع السياسات، بالإضافة إلى تحسين تقريرنا النهائي. وبالتالي، سيكون المجلس قادرًا على النظر في تقرير القضية الذي أعده الموظفون، وهو مسودة الميثاق، إذا تم البدء في عمليات وضع السياسات، وسيكون لديه الفرصة أيضًا للنظر فيما إذا كان هذا الميثاق يتطلب تعديلات قبل اعتماده.

لذا فإن كل هذه المدخلات التي تلقيناها، سواء المكتوبة أو هذا الصباح، مهمة جدًا بالنسبة لنا للنظر فيها لاحقًا. إن دور تقرير المشكلات ليس اتخاذ القرار أو اقتراح أي حلول للقضايا، بل تحديد الاحتمالات. وبالتالي فإن التقرير سوف يأخذ في الاعتبار طبيعة الحلول المحتملة لكل فجوة، وما إذا كانت تتطلب سياسة توافقية، أو متطلبات تعاقدية كبيرة، أو ما إذا كان من الممكن التعامل معها من خلال أفضل الممارسات أو غيرها من منتجات العمل المناسبة.

وبسبب قائمة القضايا والأبحاث المتاحة، يمكن للتقرير أيضًا أن يشير إلى نقطة بداية لهذه الاعتبارات المهمة جدًا ويساعد في تحديدها. وفيما يتعلق بما سيحدث للقضايا الأخرى في التقرير، قدم الفريق المصغر المعني بانتهاكات نظام DNS توصية إلى مجلس GNSO، وبالتالي التوصية الرابعة، وهي أنه سيتم اقتراح هذه الموضوعات ذات الأولوية لعمليات وضع السياسات المحتملة اللاحقة أو العمل المناسب.

وسيتم أيضًا مناقشة الخطوات التالية في هذا الشأن على مستوى المجلس، وستعتمد على التقدم المحرز في الجهود الحالية. وسأتوقف هنا وأترك الأمر إلى نيكو لأي أسئلة.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلًا لك على ذلك، جينيفر. لقد كان ذلك سريعًا وسريعًا ومباشرًا إلى حد ما. شكرًا جزيلاً. لقد رأيت يدك مرفوعة، الولايات المتحدة الأمريكية. تفضل.

سوزان تشالمرز نعم، شكرًا لكم. سوزان تشالمرز، ممثلة الولايات المتحدة في GAC. بالإضافة إلى نقاط الحديث التي ترونها على الشاشة، مجرد ملاحظة شكر، لقد أنتج الفريق المصغر المعني بانتهاكات نظام DNS بالفعل مخرجات التقارير في جدول زمني سريع ونحن نشيد حقًا بقرار المجلس بالمضي قدمًا في انتهاك DNS من أجل عملية وضع السياسات. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلاً لك الولايات المتحدة. هل من تعليقات أو أسئلة أخرى؟ لا أرى أي يد على الإنترنت. هذه يد، الولايات المتحدة الأمريكية، أليس كذلك؟ حسنًا. هل يوجد أحد في الغرفة باستثناء تلك الأصوات في الخلفية؟ حسنًا، العودة إليك يا تومسون.

تومسلن سامي-نلار شكرًا لك نيكو. وأعتقد أن هذا يوصلنا إلى نهاية الأسئلة التي جاءت من GAC ومن GNSO، حيث كان لدينا سؤال لـ GAC وكان السؤال أو لا يزال: بما أن حقوق الإنسان تشكل جزءًا أساسيًا من عملنا، فإن أي عملية وضع سياسات لا تكتمل دون تقييم آثارها المحتملة على حقوق الإنسان. كنا نتساءل عما إذا كان زملاؤكم في GAC قادرين على مشاركة كيفية تنفيذ هذا الالتزام في عملكم. وسوف نكون مهتمين بالتعلم من نهجكم أثناء قيامنا بتنفيذ تقييم أثر حقوق الإنسان في كل عملية وضع سياسات في المستقبل.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لك على السؤال، تومسلن. الكلمة مفتوحة الآن.

ماركو هوجيوونينج نعم، لا يوجد أحد. أعلم أن لدينا جلسة أخرى مع مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG قادمة. في وقت لاحق من الجدول، لذلك ربما يكون الأمر مؤجلًا للغاية. لا أعلم أين نحن من حيث الوقت، ولكن أعتقد أننا خارج الزمن. لدي سيباستيان هنا.

سيباستيان دوكوس نعم، مجرد اقتراح هنا لأننا نسأل سؤالًا حول إجراءاتكم وعملياتكم. هل يمكننا أن نطلب إجابة ربما على هذا كتابيًا؟ أفترض أن الموظفين ربما يكونون قادرين إلى حد ما على القيام بهذا الأمر مع الأطراف المعنية داخل GAC.

نيكولاس كاباليرو إنها في الواقع فكرة جيدة جدًا، ولكن قبل أن نفعل ذلك، لدينا طلبان للتحدث. سويسرا، من فضلك. ممثل سويسرا، تفضل.

جورج كانسيو شكرًا يا نيكو. جورج كانسيو، ممثل سويسرا، للتدوين في السجل. بخصوص هذا السؤال فقط، لا أريد أن أتركه دون إجابة هنا، على الرغم من أننا قد أجرينا مناقشة مع NCSG وربما لم يكن زملاؤنا من مجموعة عمل حقوق الإنسان والقانون الدولي مستعدين لإعطاء إجابة في هذه اللحظة، لكنني أعلم أنهم يستعدون لاجتماع NCSG.

والآن أضع قبعتي القديمة كرئيس مشارك لمجموعة العمل المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي، والتي كنت رئيسًا لها وشاركت في رئاستها منذ سنوات عديدة. فقط لأشارككم أننا نرحب بشدة بأن تقييم تأثير حقوق الإنسان قد تم تضمينه الآن لأول مرة، كما فهمت، في عمليات وضع السياسات القادمة. وهذا يتناسب تمامًا مع الاستنتاج الذي توصلنا إليه في المناقشات التي أجريناها في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC قبل خمس سنوات.

أتذكر اجتماع مونتريال. لقد استنتجنا أن أفضل طريقة للمضي قدمًا، في الواقع، هي أن نركز على عدم وجود لحظات مختلفة نقوم فيها بتقييم تأثير حقوق الإنسان، لأنها مهمة لها أهمية حقًا يتعين علينا القيام بها بطريقة مدروسة للغاية. ولكننا نقوم بالفعل بتضمينه في عمليات وضع السياسات المختلفة للمنظمات الداعمة المختلفة، ولا سيما، بالطبع، في عمليات وضع السياسات التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة.

ولكنني أعتقد أنني سأكتفي بهذا القدر، وسأحيل الأمر إلى الرؤساء المشاركين الحاليين لمجموعة العمل المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي، الذين أعتقد أنهم سينخرطون في مناقشة خلال الاجتماعات الثنائية مع NCSG. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لممثل سويسرا. لدي كندا ثم أحتاج إلى إغلاق قائمة الانتظار. ممثل كندا، تفضل.

ديفيد بيدارد شكرًا سيادة الرئيس. معكم ديفيد بيدارد من GAC كندا. وهذا فقط من أجل الاعتراف بأهمية أن تعترف GAC بأهمية تحقيق التوازن بين السلامة العامة وحقوق الإنسان في الحياة والحرية والأمن مع حماية حقوق الخصوصية. ونحن نعتقد أن آثار حقوق الإنسان ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في بداية أي مناقشة للسياسة.

ولقد أجرينا هذه المناقشة، كما أشار زميلي جورج من سويسرا. لقد أجرينا هذه المناقشة مع NCSG، ولكننا نتطلع إلى مواصلة مناقشتنا حول هذا الموضوع. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلًا لك، يا ممثل كندا. وشكرًا جزيلًا لمجلس GNSO. آسف على التأخير قليلًا. لقد تأخرنا خمس دقائق عن الوقت المحدد. شكرًا لكم، تومسلن، جينيفر، ناتشو، توماس. شكرًا جزيلاً. سيباستيان ومجلس GNSO. هذا كل ما لدينا من الوقت. أنا آسف، لم أرى بول. لقد كان خلفك مباشرة. آسف، بول. إذن نحن جميعا بخير الآن، أليس كذلك؟

حسنًا. شكرًا جزيلًا لكم، وسنواصل المحادثات كالمعتاد بين الجلسات. شكرًا جزيلاً. انتهت الجلسة. الرجاء العودة إلى الغرفة. سوف نأخذ استراحة لشرب القهوة لمدة 30 دقيقة. حسنًا، 25 دقيقة. استراحة قهوة لمدة 25 دقيقة، وبعدها سنعقد جلسة مع منظمة دعم العناوين ASO. شكرًا.

[انتهاء التدوين]